جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون



دور المشاريع الممولة دولياً على التنمية

أطروحة تقدم بها الطالب

حذيفة محمد احمد

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات درجة الدكتوراه في القانون العام

بإشراف

الاستاذ الدكتور

حيدر وهاب عبود

أستاذ التشريع المالي في كلية القانون / الجامعة المستنصرية

١٤٤٨هـ **٢٠٢٦ م**



((لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۖ وَمَن قُدِرَ
عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ۚ لَا
يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ۚ
سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا))

صدق الله العلي العظيم

الطلاق : ٧

﴿ الإهـداء ﴾

الى جميع أرواح مراجع و شهداء الامة .....

الى كل مجاهد ولو بكلمة في زمن الاوبئة .....

اليكم يا من يهفو الفؤاد لرحيلهم .....

والدي ... والدتي ... زوجتي

الى جميل ما رزقني ربي في هذه الدنيا .....

أخواني ... أولادي ... أبنتي ... أحفادي

لَكُم جميعاً أُهدي ثَمَرَةَ جُهدي .. مَعَ خالصِ وديّ

شكرٌ وثناء



الحمدُ للهِ والصلاةُ والسلامُ على رسولِ الله مُحَمَّدٍ

صل الله عليه وأله وصحبه المنتجبين الاخياروسلم

والحمد والشكر لله رب العالمين

وصل الله على محمد وأل محمد

اتقدم بالشكر الجزيل ووافر الامتنان و الاعتزاز الى السيد المشرف الاستاذ الدكتور (حيدر وهاب عبود العنزي) الذي لم يبخل علي بتقديم الدعم والمشورة اللازمة لأتمام البحث ، حيث كان لأشرافه الاثر البالغ والفضل الكبير في أنجازه ، أسأل الله له دوام السلامة والموفقية والسداد لخدمة العراق وطلبة العراق بأذن الله تعالى.

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر والاعتزاز والامتنان لجميع أساتذة قسم القانون العام خلال المرحلة التحضيرية في معهد العلمين وعلى رأسهم الاستاذ الدكتور صعب ناجي عبود رئيس القسم عما قدموه لنا من جهد مخلص ، متمنيا لهم دوام السلامة والسداد بأذن الله كما ويسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل الى الاساتذة في وزارة التخطيط و وزارة البيئة على أخلاصهم و تعاونهم .

والحمد لله

رب العالمين

الباحـث

المستخلص

تُعدّ التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أبرز الغايات التي تسعى الدول إلى تحقيقها، إلا أن محدودية الموارد المالية والفنية لدى كثير من الدول النامية تقف في بعض الأحيان عائقاً أمام قدرتها على تنفيذ المشاريع والبرامج اللازمة لتحقيق أهدافها التنموية. ومن هنا برز التمويل الدولي للمشاريع بوصفه إحدى الآليات المهمة التي أسهمت في سد جانب من فجوة التمويل التنموي، من خلال ما توفره الدول والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية من منح ومساعدات وهبات وقروض، فضلاً عن الخبرات الفنية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية. ومن ثم لم يعد التمويل الدولي مجرد وسيلة لتوفير الموارد المالية، وإنما أصبح أداة من أدوات التعاون الدولي ووسيلة للإسهام في تحقيق التنمية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة.

وتنبع أهمية دراسة «دور المشاريع الممولة دولياً على التنمية» من كون العلاقة بين التمويل الدولي والتنمية لا تقتصر على الجانب المالي والاقتصادي فحسب، وإنما تمتد إلى جوانب قانونية ومؤسسية متشابكة، تثير العديد من المسائل المتعلقة بالطبيعة القانونية للتمويل الدولي، وأساس العلاقة بين الدول المستفيدة والجهة الممولة، وشروط التمويل والتزامات الأطراف، وآليات تنفيذ المشاريع ومتابعتها وتقويمها، فضلاً عن الرقابة والمساءلة عن مدى تحقيق الأهداف التنموية المقررة. كما تبرز أهمية الموضوع في ضوء ارتباط التمويل الدولي بمبادئ السيادة الوطنية، والحق في التنمية، والتنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان والبيئة، وبما يفرض ضرورة إيجاد توازن بين مصالح الدول المستفيدة ومتطلبات الجهات الممولة.

وانطلاقاً من ذلك، هدفت الدراسة إلى بيان الدور الذي تؤديه المشاريع الممولة دولياً في تحقيق التنمية، والكشف عن طبيعة الأطر القانونية التي تحكم عملية التمويل وتنفيذ المشاريع، وبيان مدى فاعلية هذه الأطر في ضمان تحقيق الأهداف التنموية، فضلاً عن تقييم صور التمويل الدولي وآثاره القانونية والمالية والتنموية، مع اتخاذ العراق نموذجاً تطبيقياً لبيان مدى استفادته من المشاريع الممولة دولياً وأبرز المعوقات التي تحد من فاعليتها.

وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الدولي يمثل أداة مهمة في دعم جهود التنمية، ولا تقتصر قيمته على توفير الموارد المالية، بل يمتد إلى نقل الخبرات والتكنولوجيا، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسات، وتطوير البنى التحتية والخدمات العامة. كما تبين أن المنح والمساعدات والهبات تمثل من أكثر صور التمويل ملاءمة للدول المستفيدة من الناحية المالية، إلا أن محدودية مواردها وارتباط بعضها بأولويات وشروط الجهات المانحة قد يؤثران في مدى توافقها مع الأولويات الوطنية. أما القروض الخارجية، فعلى الرغم من أهميتها في تمويل المشاريع الكبرى

والاستراتيجية، فإنها ترتب التزامات مالية مستقبلية قد تؤثر في المالية العامة والاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي يستلزم إخضاعها لضوابط قانونية ومالية واقتصادية وبيئية دقيقة.

كما أظهرت الدراسة أن الأثر الحقيقي للمشاريع الممولة دولياً في التنمية يتوقف على مدى توافر بيئة قانونية ومؤسسية متكاملة، وكفاءة التخطيط والتنفيذ، وفاعلية الرقابة والمتابعة والتقييم، ومستوى الشفافية والنزاهة والمساءلة، فضلاً عن مدى توافق المشاريع مع الاحتياجات والأولويات الوطنية ومبادئ التنمية المستدامة. وأن ضعف الأطر القانونية والمؤسسية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، ومظاهر الفساد، ومحدودية المتابعة والتقييم، تمثل من أبرز العوامل التي قد تحول دون تحقيق التمويل الدولي للنتائج التنموية المستهدفة.

اما في العراق، فقد بينت الدراسة أن المشاريع الممولة دولياً أسهمت في دعم عدد من القطاعات والمجالات التنموية، إلا أن الاستفادة من هذا التمويل ما زال يواجه جملة من التحديات القانونية والمؤسسية والإدارية والرقابية، الأمر الذي يستدعي تطوير المنظومة القانونية والتنظيمية الحاكمة لهذه المشاريع، وتعزيز قدرتها على تحقيق نتائج تنموية مستدامة، ولا سيما في المجال البيئي والمناخي الذي تزداد أهميته في ظل حجم التحديات البيئية التي يواجها العراق.

وتخلص الدراسة إلى أن فاعلية المشاريع الممولة دولياً في تحقيق التنمية لا تقاس بحجم التمويل المتاح فحسب، وإنما بمدى كفاءة الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم هذا التمويل، وقدرته على ضمان حسن اختيار المشاريع وتمويلها وتنفيذها ومتابعتها وتقييم نتائجها، بما يكفل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة، ويحافظ في الوقت ذاته على المصلحة الوطنية وسيادة الدولة وحقوق الأجيال القادمة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المحتويات	
المقدمة	**١-٥**
الفصل الأول : مفهوم المشاريع الممولة دولياً	**٦-٦٤**
المبحث الأول: التعريف بالمشاريع الممولة دوليا	**٧-٣٥**
المطلب الأول: ماهية المشاريع الممولة دوليا	**٧-٢٢**
الفرع الأول: المشاريع الممولة دوليا	**٨-١١**
الفرع الثاني: أنواع المشاريع الممولة دوليا	**١٢-١٦**
الفرع الثالث: أهمية المشاريع الممولة دوليا	١٧-٢٢
المطلب الثاني: ماهية التمويل الدولي للمشاريع	٢٢-٣٥
الفرع الاول : التمويل الدولي واساسة القانوني	٢٣-٣١
الفرع الثاني : مراحل تطور وأهمية التمويل الدولي	٣١-٣٥
المبحث الثاني: أنواع مؤسسات التمويل الدولي	**٣٦-٦٤**
المطلب الاول: مؤسسات التمويل الدولي	٣٦-٥٣
الفرع الاول: صندوق النقد الدولي	٣٧-٤٢
الفرع الثاني: البنك الدولي	٤٢-٥٢
الفرع الثالث:مؤسسات التمويل التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة	٥٢-٥٣

المطلب الثاني:مؤسسات التمويل الاقليمية	٥٣-٦٠
الفرع الاول: صندوق النقد العربي	٥٣-٥٥
الفرع الثاني: مجموعة البنك الاسلامي للتنمية (ISDB)	٥٥-٥٧
الفرع الثالث: الصندوق العربي للانمناء الاقتصادي والاجتماعي	٥٧-٥٨
الفرع الرابع:بنوك التنمية الاقليمية	٥٨-٦٠
المطلب الثالث: مؤسسات التمويل الدولي الخاص	٦٠-٦٤
الفرع الاول: أسواق رأس المال الدولية	٦٠-٦٣
الفرع الثاني: المستثمرون المؤسسون	٦٣
الفرع الثالث : التحويلات المالية	٦٣-٦٤
الفصل الثاني: أنواع التمويل الدولي للمشاريع	**٦٥-١٣٩**
المبحث الأول: التمويل الدولي بدون مقابل	**٦٦-١٠١**
المطلب الأول: المنح والمساعدات والهبات الدولية	٦٦-٧٥
الفرع الأول: تعريف المنح والمساعدات والهبات الدولية	٦٦-٦٩
الفرع الثاني: أنواع المنح والمساعدات والهبات	٦٩-٧٢
الفرع الثالث: الأهداف الخاصة بالمنح والمساعدات والهبات الدولية	٧٢-٧٥
المطلب الثاني: شروط تقديم المنح والمساعدات والهبات واجراءاتها	٧٥-٨٦
الفرع الأول: الشروط القانونية لتقديم المنح والمساعدات والهبات	٧٦-٨٠
الفرع الثاني: إجراءات الحصول على المنح والمساعدات والهبات	٨٠-٨٦
الفرع الثالث: إساليب تنفيذ المشاريع الممولة دولياً	٨٢-٨٦
المطلب الثالث: تقويم التمويل بدون مقابل	٨٦-١٠١
الفرع الأول: التقويم الدولي للتمويل بدون مقابل	٨٧-٩٥
الفرع الثاني: التقويم الوطني للتمويل بدون مقابل	٩٥-١٠١
المبحث الثاني: التمويل الدولي بمقابل	**١٠٢-١٢٤**
المطلب الأول : تعريف واهمية القروض الخارجية	١٠٣-١١٢

الفرع الأول: تعريف القروض الخارجية	١٠٣-١٠٨
الفرع الثاني:أهمية القروض الخارجية	١٠٨-١١٢
المطلب الثاني: أنواع القروض الخارجية واجراءاتها	١١٢-١٢٥
الفرع الأول: أنواع القروض الخارجية	١١٣-١١٨
الفرع الثاني: إجراءات الاقتراض الخارجي	١١٨-١٢٥
المطلب الثالث: تقويم التمويل الدولي بمقابل	١٢٥-١٣٩
الفرع الأول: تقويم المؤسسات المالية الدولية للتمويل الدولي بمقابل	١٢٦-١٣٢
الفرع الثاني: آثر التمويل الدولي بمقابل على الدول المقترضة	١٣٣-١٣٩
الفصل الثالث: التنمية التي تستهدف تحقيقها المشاريع الممولة دوليا	**١٤٠-٢١٦**
المبحث الأول: أثر المشاريع الممولة دولياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية	**١٤١-١٧٨**
المطلب الأول: أثر المشاريع الممولة دولياً في تحقيق التنمية الاقتصادية	١٤١-١٥٢
الفرع الأول: التنمية الاقتصادية	١٤١-١٤٦
الفرع الثاني: تقويم أثر المشاريع الممولة دوليا في تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية	١٤٦-١٥٢
المطلب الثاني: أثر المشاريع الممولة دولياً في تحقيق التنمية الاجتماعية	١٥٣-١٧٨
الفرع الأول: تعريف التنمية الاجتماعية	١٥٣-١٥٩
الفرع الثاني: إثر المشاريع الممولة دولياً في تحقيق التنمية الاجتماعية	١٥٩-١٧٨
المبحث الثاني: أثر المشاريع الممولة دوليا في تحقيق التنمية البيئية	**١٧٩-٢١٦**
المطلب الأول: التنمية البيئية واهميتها	١٧٩-١٩٠
الفرع الأول: تعريف التنمية البيئية	١٨٠-١٨٥
الفرع الثاني: أهمية التنمية البيئية	١٨٥-١٨٩
المطلب الثاني: أنواع المشاريع الممولة دولياً التي تستهدف تحقيق التنمية البيئية	١٩٠-٢١٦

الفرع الأول: المشاريع الخاصة بحماية الغلاف الجو	١٩١-١٩٥
الفرع الثاني: مشاريع مكافحة التصحر	١٩٥-٢٠٤
الفرع الثالث: المشاريع الخاصة بمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية.	٢٠٤-٢١٦
الخاتمة	**٢١٧-٢٢٢**
المصادر والمراجع	**٢٢٣-٢٥١**
المستخلص باللغة الانكليزية	

مقدمة

منذ بداية القرن العشرين، تباينت مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية لدول العالم بشكل ملحوظ، مما نجم عن ذلك اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال، إذ أسهمت عوامل سياسية واقتصادية عدة في ترسيخ هذه الفجوة، مما انعكس سلباً على قدرة الكثير من الدول النامية على تحقيق متطلبات التنمية لشعوبها وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ظل تزايد مظاهر الفقر وتدهور الخدمات الأساس فضلاً عن تفاقم المشكلات البيئية العالمية، برزت الحاجة نحو إيجاد أليات دولية قادرة على دعم جهود تحقيق التنمية وردم الهوة الشاسعة القائمة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة النامية.

وفي المدة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تطور معنى التنمية تطوراُ متسارعاً بانتقاله من مرحلة التركيز على النمو الاقتصادي للشعوب بوصفه هدفاً مستقلاً، الى معنى أكثر شمولية يرتكز على تحقيق التنمية في جوانبها: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بصورة متوازنة ومستدامة، إذ تجسد هذا التوجه من خلال الجهود التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية المتخصصة في دعم الدول لا سيما النامية وتمكينها من مواجهة التحديات التي تعيق تحقيق خطط التنمية لشعوبها عن طريق تقديم المساعدات المالية والفنية، ودعم بناء القدرات المؤسسية والتشريعية.

وضمن هذه الجهود وأمام محدودية الموارد المالية لدى الكثير من الدول النامية، أصبح التمويل المالي الدولي من الركائز الأساس في تنفيذ البرامج التنموية من خلال تمويل المشاريع التي تهدف الى تحقيق الأهداف التنموية المستدامة للدول المستفيدة، وقد تنوعت اشكال هذا التمويل بين المنح والمساعدات والهبات الدولية والقروض الميسرة والتي تقدمها الجهات المانحة مما جعلها تمثل اهم صور التعاون الدولي في تحقيق التنمية الشاملة وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول، كما تمثل القروض العامة الخارجية التي تقدمها المؤسسات المالية المتخصصة مثل: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من اهم مصادر التمويل للمشاريع التنموية الاستراتيجية الكبرى ذات الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما جعلها أداة محورية في تنفيذ سياسات التنمية المعاصرة، إلا إن فاعلية المشاريع الممولة دولياً لا تقف عند حد توفر

التمويل المالي لهذه المشاريع فحسب وإنما تعتمد بشكل أساس على مدى قدرة الدولة المستفيدة في توظيفها ضمن إطار قانوني ومؤسسي بما يضمن تحقيق اهداف المشاريع التنموية.

وفي إطار دراستنا سنقوم بالبحث عن أثر المشاريع الممولة دوليا في تحقيق التنمية للدول من خلال ثلاثة محاور رئيسة: يتناول المحور الأول التعريف بالمشاريع الممولة دولياً، والمحور الثاني اشكال التمويل الدولي، أما المحور الثالث سنتطرق فيه الى التنمية التي تحققها المشاريع الممولة دولياً.

اولا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة بكونها من الدراسات التي تجمع بين فروع القانون المختلفة: القانون الدولي، القانون المالي، والقانون الإداري، وذلك من خلال تسليط الضوء على النظام القانوني الدولي المتعلق بتنظيم مصادر التمويل الدولي للمشاريع واليات ادارته وتنفيذه، وأثرها في تحقيق التنمية والتنمية المستدامة في الدول المستفيدة، ومع تزايد اعتماد الدول النامية ومنها العراق على المنح والمساعدات والقروض لتمويل المشاريع، برزت الحاجة الى دراسة القواعد القانونية الوطنية التي تحكم هذه المشاريع والجهات القطاعية المسؤولة عن تنفيذها في الدول المستفيدة والقواعد القانونية التي تنظم حقوق والتزامات الأطراف المعنية بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والمصلحة الوطنية.

وكما تظهر اهمية موضوع الدراسة أيضاً بوصفه من المواضيع التي تتسم بالحداثة والدقة فضلاً عن قلة خوض الباحثين في هذا المجال، لذا كان اعتماد الباحث بالدرجة الاساس على المصادر الاجنبية والتقارير الصادرة من المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة.

ثانياً : أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة في موضوعنا ((أثر المشاريع الممولة دوليا على التنمية)) الى تحقيق الأهداف الأتية:

١. بيان مفهوم المشاريع الممولة دوليا، وطبيعتها القانونية والخصائص التي تنفرد بها، وتميزها عن غيرها من المشاريع الوطنية او الاستثمارات الخاصة.

٢. تحديد اشكال التمويل الدولي الموجه للمشاريع التنموية، كالمنح والمساعدات والهبات، والقروض الخارجية، وبيان الأسس القانونية التي تحكمها.

٣. دراسة الأطر القانونية الناظمة للمشاريع الممولة دولياً على المستويين الدولي والوطني، وبيان أثر المؤسسات الدولية والجهات القطاعية الوطنية في إدارتها وتنفيذها.

٤. تقويم التمويل الدولي للمشاريع في تحقيق الأهداف التنموية في الدول المستفيدة.

٥. بيان الأثر التنموي الذي تؤديه المشاريع الممولة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول المستفيدة.

٦. محاولة التوصل الى نتائج ومقترحات من اجل تطوير المنظومة القانونية الدولية والوطنية الخاصة بالتمويل الدولي للمشاريع وتعزيز عملها في تحقيق التنمية المستدامة لا سيما في العراق.

ثالثاً: أشكالية الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في موضوعنا بشكل رئيس حول أمكانية حصول المشاريع على تمويلاً دولياً، وكيفية التعامل مع مصادر التمويل الدولي والتكيف مع شروطها والتعامل مع أنواع التمويل الدولي هذا من جانب ومن جانب أخر قد لا يجد هذا التمويل ارضا خصبة وبيئة مناسبة للعمل بسبب قلة الخبرة لدى الدول المستفيدة لا سيما الدول النامية، ناهيك عن عدم وجود تشريعات وطنية لتنيظم عملها، وكذلك عدم قدرة الجهاز الإداري في الدولة المعنية على استيعاب تلك المشاريع ووضع حلول لمشاكلها وتعبيد طريق الاستثمار والسعي على تبني اساليب العمل الحديثة المبنية على التقدم التكنولوجي والاتمتة الحديثة، هذا فضلاً عن الفساد الإداري والمالي الذي يعد عقبة تقف أمام تطور عمل المشاريع الممولة وتحقيق أهدافها التنموية.

وامام تلك المشكلة تتفرع تساؤلات عدة، يمكن إجمالها بالتساؤلات الأتية:

١. ما المقصود بالمشاريع الممولة دولياً، وأنواعها وكذلك أهميتها؟

٢. من هي الجهات الدولية المانحة لتمويل المشاريع؟

٣. اشكال التمويل الدولي للمشاريع التنموية، والاطر القانونية الحاكمة لها؟

٤. ما أثر المشاريع الممولة في تحقيق التنمية بإبعادها الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية؟

٥. إلى أي مدى يسهم الإطار القانوني والمؤسسي في العراق في تنظيم وتعزيز فاعلية المشاريع الممولة بما يحقق أهدافها التنموية؟

٦. أبرز التحديات التي تواجه تنفيذ المشاريع الممولة وتحقيق أهدافها في الدول المستفيدة لا سيما النامية؟

رابعاً: منهجية الدراسة:

تقتضي طبيعة الدراسة بوصفها دراسة قانونية تتناول "أثر المشاريع الممولة دولياً في تحقيق التنمية"، في الاعتماد على أكثر من منهج للبحث العلمي، نظراً للأبعاد المتغيرة التي يعالجها موضوع الدراسة ولغرض الإلمام قدر المستطاع بتفاصيله كافة، وبما ينسجم مع أهدافه واشكالياته، وعلى النحو الاتي:

١. **المنهج الوصفي والتحليلي:** أن اعتماد الدراسة على هذين المنهجين له اهمية كبيرة، وذلك من خلال جمع المعلومات والحقائق عن موضوع الدراسة وتحليلهما في ضوء ما ورد من قرارات واتفاقيات دولية لغرض بيان مفهوم التمويل الدولي للمشاريع واهميته وخصائصه، وبيان الأسس التي تستند أليها العلاقات القانونية الناشئة عن التمويل الدولي بأشكاله، هذا فضلاً عن حق الدول والشعوب في التنمية والتنمية المستدامة، ومضمون هذا الحق ونطاقه، ومن ثم التعرف على مدى فاعلية قواعد القانون الدولي في هذا المجال.

٢. **المنهج التطبيقي:** يعتمد على دراسة الحالة من خلال تطبيق نماذج مختارة من المشاريع الممولة المنفذ في دول العالم ومنها العراق، وبيان أثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتقييم التحديات التي رافقت تنفيذها.

٣. **المنهج التأريخي:** لقد أعتمدنا المنهج التأريخي في تعرضنا لبعض المواضيع التي أحتاجت بيان مسيرتها التاريخية حتى نضفي عليها مزيدا من الوضوح للمساعدة على أغناء البحث .

خامساً: هيكلية الدراسة:

تقتضي دراسة موضوعنا تقسيم هذه الدراسة على ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول: التعريف بالمشاريع الممولة دولياً، إذ نقسم الدراسة فيه على مبحثين يتناول الأول: مفهوم المشاريع الممولة دولياً، والمبحث الثاني: أنواع مؤسسات التمويل الدولية.

وسنبحث في الفصل الثاني: اشكال التمويل الدولي، وذلك في مبحثين، يتناول المبحث الأول: التمويل الدولي من دون مقابل، والمبحث الثاني: التمويل الدولي بمقابل.

اما في الفصل الثالث: سنتناول فيه التنمية التي تحققها المشاريع الممولة دولياً، بتقسيم الدراسة على مبحثين، يتناول المبحث الأول: أثر المشاريع الممولة دولياً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما المبحث الثاني: فسنتناول فيه أثر المشاريع في تحقيق التنمية البيئية، وسنختم الدراسة بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والمقترحات ذات الصلة بموضوع الأطروحة.